



مكتبة أبي عبدالعزيز خليفة بن أرحمة بن جهام أبي مشرف الكوازي

مخطوطة

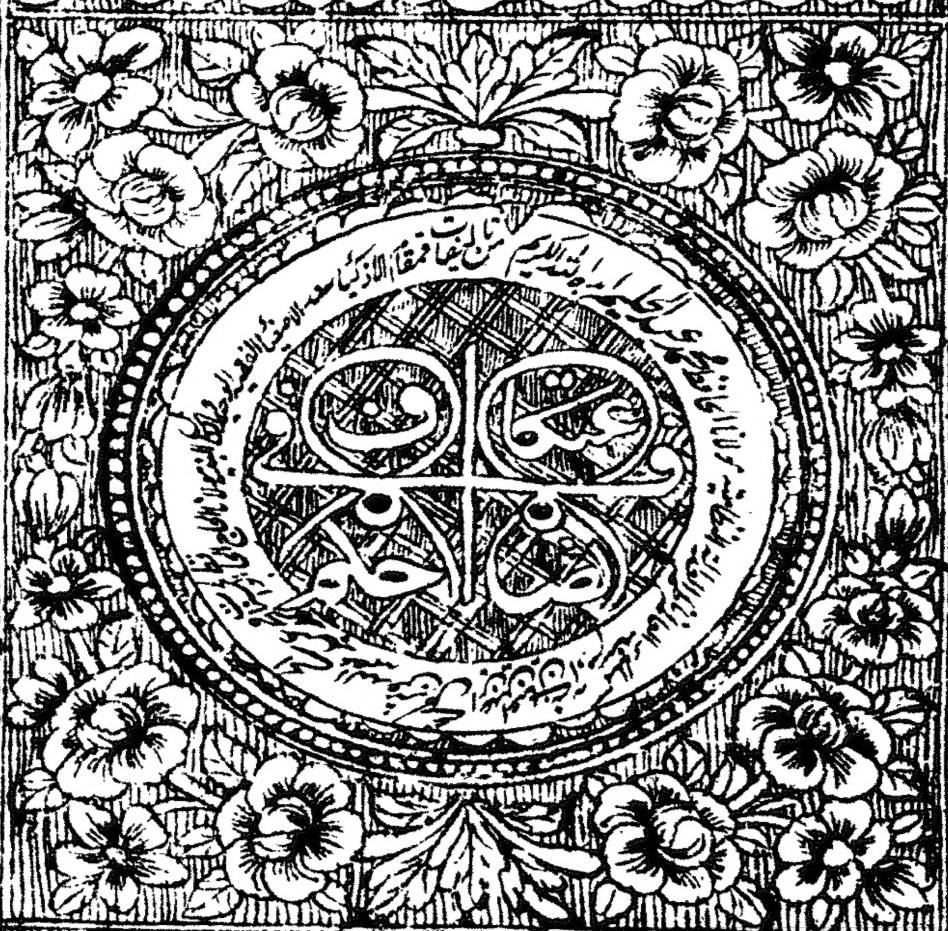
الإنصاف في حكم الاعتكاف

رواية

محمد عبدالحى بن محمد عبدالحليم بن محمد (اللكنوي)

وَلَا تَبَاشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَحْصَنَاتِ

من تفضل الحق على ارباب الاضفاف العنسين عن الاعتساف طبع الرسالة المسماة



بغير انزال الجليل العالي النبيل الذي يراى بالاذى الموكو محموشون على سلاسل الولى

فَالطَّبْعُ الْعَلَوِيُّ قَدْ ابْطَغَتْهَا فِي حَيْثُ الْكَفْ

الاقول واحد وهو الاصح المقام الثاني بل هو سنة مؤكدة او غير مؤكدة وقد عرفت من المرفعياني والمبيني ان
تعيين سنة مؤكدة وهتد لواعليا ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قد رآه الشيخان فان قلت لم يثبت
وليل الوجوب قلت هذا اذا كان مع الانكار على الترك واما الموطبة مع عدم الانكار على من تركه ففي ليل السنة وكن
انكاره صلى الله عليه وعلى آله وسلم على من تركه من الصحابة فان قلت لو كان سنة مؤكدة لما تركه الصحابة مع انه لم
يتمكن خلفا والاربع قلت انما تركه لوجه آخر وهو ما قاله الامام مالك رحمه الله لم يلغني ان ابا بكر وعمر وعثمان وعلي
رضي الله عنهم ولبن سيب بن ول واحد من سلف هذه الامة اعتكف الا ابو بكر بن عبد الرحمن وارا هم تركوه لشدة
ليله ونهاره سوا وقال البيهقي في المشيخ شرح صحيح البخاري قلت وتما ان يقال مع اشتغالهم بالسبب لبعيد العمل
في اخرهم بشق عليه ترك ذلك وبلازمة المسجدا انتهى قلت ما يخطر بالبال هو ان الاعتكاف وان كان سنة مؤكدة
لكن سنة بكفاية على كسبي فترك خلفا وفي تركهم لا يفتي في شيء لان ازواج النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يفتي
انتقاله في بيتهن لما اخرج البخاري وسلم والنسائي والبوداود والترشي عن عائشة رضي الله عن النبي صلى الله عليه
عليه وسلم ان كان يعتكف العشرة الاواخر من رمضان حتى يقضى الله تعالى ثم اعتكف اذ واجه من بعد انتهى فكيف يمكن
ان كان سنة مؤكدة واسم علم قلت ولم ادر من صح من لما كان الاعتكاف سنة غير مؤكدة
الا لقد ورد في مختصره حيث جاء في الحديث قد عرفت انه رآه عليه السلام في نفسه في اكثر سنة حيث قال من لبث
في مسجد بصوم ونية ولا يمكن ان يكون مراد منه سنة الغير المؤكدة لانه رآه يقول بالاستحباب في المنافع كما قد
نقلته سابقا ثم رأيت في سائل الا كان ليجر لعلوم حرمه الله تعالى ما علم انه لا شك في موطبة النبي صلى الله
عليه وسلم على آله وسلم على اعتكاف العشرة الاواخر من رمضان لكن قد ثبت من الصحابة العظام ترك الاعتكاف وهم
الخلفاء الراشدون فلما اعتكاف نوع اختصا به وهو انه يلقي جبريل في ارساله القرآن ومداسته جبريل القرآن
كانت منتصبة فلذلك كان الاعتكاف خاصا بذاك الامة لا يصحهم الاساءة ولذا كان النبي
صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يؤكد في الاعتكاف كاليه في غيره من السنن ولا يوجب واحدا من الصحابة على ترك
الاعتكاف فالاعتكاف اما سنة مختصة بغير مؤكدة على الامة بل يفي في حقه مثل السنن الغير مؤكدة او كان واجبا
مختصا بفعل لا امتثال الوجوب فلا يكون على الامة سنة بل مندوبا محضا وهذا غير بعيد انتهى قلت هذا التحقيق كما
عند نفسه والحق عنده هو الذي ذكرت المقام الثالث بل هو سنة مؤكدة كفاية ام عيننا فاستمر على انه
سنة كفاية لان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم ينكر على من تركه من الصحابة بخلاف السنن المؤكدة فذلك دليل
على انه سنة كفاية ويجزى لم يشتر بطلان في مراتب الفلاح والعلو والطهر البسي في البرهان شرح سبب الرحمن
المستغنى خبره قلت ولم ادر من صح القول بكونه سنة العين ثم رأيت انه قال القسستان في شرح خلاصة
حين تقسيم السنن قد قيل السنة الى سنة العين سنة الكفاية كلام واحد من جميع وقيل منه الاعتكاف
ورد بانه رواية شاذة والحق انه من سنة العين انما يكفيه العين الراد حتى حيث حاله والحق ان قوله الحق ليس عن

من
في حجة السنة
مؤكدة كفاية
وبالقول
بالاختصاص
وقد عرفت بان
ذلك الكلام
من الغل بوجه
في سائر السنن
بشرح لوقايد
الشيخ لا يفيده
فيما فاقا كفاية
بمقتضى السمات
الامة دام بزوم

ثم رأيت الله مياطي قد نقل كلام المستأني في حاشيته تعالى على الأنوار على الدختر والمحبس به انه يكتب عليه
المقام الرابع الاعتكاف على تقدير كونه سنة كفاية كما يدعون بل هو سنة كفاية على كل البلد الصلوة
الجماعة ام سنة كفاية على كل محلة كصاوة التراويح بجماعة فظاهر عباراتهم يقتضي الاول فحقى جميع المأثر شرح
لمتقى البحر عن ذكر الاقوال وقيل سنة على الكفاية حتى لو ترك اهل بلدة باسرها لم يهتم الاسارة والافلا كالتأويل
وقال الطحاوي في شرح قول الحنفية ام سنة كفاية اذا قام بها البعض ولو فرغوا سقطت عن الباقي انتهى بوجه
في شرح النقاية لعلي القاري وغيره المقام الخامس هل هو سنة مؤكدة مطلقا ام في العشر الاواخر من
رمضان قولان نقلهما في جميع المأثر وقد نال اليأس زاده في شرح النقاية الى الاول تفصيل الزيلعي وغيره الذي
دار عليه مدار الحق يقتضيه انه سنة مؤكدة في العشر الاواخر من رمضان وفي غيره مستحب قال العلوات المداوي
في حاشية الهداية لا شك ان الاعتكاف في نفس الامر مستحب كما السنة بل الاعتكاف في العشر الاواخر من
رمضان المقام السادس هل السنة يستيعب العشر الاواخر من رمضان اجم الاعتكاف في جزء منه الظاهر هو الاول
لان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فعل كذلك دائما ثم رأيت في حاشية الهداية للمجوف فوري قال الظاهر
ان السنة يستيعب العشر الاواخر من رمضان بالاعتكاف لا الاعتكاف في العشر ولو في جزء منه روي في المأثر
شهاب مكة والدين نور الله برفقه او المواظبة من النبي كانت على سبيل الاستيعاب فيكون سنة مع وصف الاستيعاب
ثم قال ولتأمل ان يقول انه واجب بصفة الاستيعاب ونقول سنة يستيعب العشر الاواخر من رمضان بالاعتكاف
يؤدي الى الحجج الظهيرة ان الرجال لو عكفوا في الساجدة النساء في وقت لم يكن من يقوم بامر عاشرهم وفيه من الحجج
الما يخفى فلهذه الضرورة جعلنا السنة وهو اللبس في العشر ولو بجزء منه وكون الاستيعاب ثم قال واما
من ان السنة يستيعب العشر ولكن على وجه الكفاية حتى اذا قام البعض سقطت عن الباقي ففيه نظر لان
بالكفاية انما يصلح اذا كان فعل البعض حذوا للقدوم من السنة او الوجوب المخصوص بالاعتكاف لا يصلح باقائه البعض فالحق في القول بكونه
سنة على وجه الكفاية انتهى كما قلنا ان استيعاب العشر سنة كفاية فلا يحصل اخرج ما ذكره من النظر ففيه نظر اذ المقصود من الاستيعاب
هو ارجح الحقوق المساجد وذلك يحصل لبعض المص كما ان المقصود من صفة الجماعة ادا حق المسلم وذلك يحصل لبعض البعض والكلان منهم
فليتدبر فقد ثبت من هذه المعاني ان الاعتكاف في نفسه مستحب يجب بالبناء وغيره او هو سنة مؤكدة كفاية في العشر الاواخر
من رمضان على سبيل الاعتكاف فان قلت ما السر في اعتكاف النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في العشر الاواخر
استيعابا دون غيره من الازمنة قلت لاخذ فضيلة ليلة القدر فانها في العشر الاواخر من رمضان على القول الاصح الاشهر في
لعينها اختلاف كثير على اكثر من بعين قولنا بطلانها فانها في حجر العسقلاني في فتح الباري شرح صحيح البخاري فليكن به قال
هذا آخر ما ينبغي ان يبيح في هذا المطلب المصنف ولم يستيقظ احد في تنقيح هذا البحث الشريف فلا الحمد وقد وقع الغرض من هذا
الاخذنا مع شهر رمضان من شهر رجب ثم اربع وثمانين ليلة الالف والباقيتين من الهجرة وآخرونا من الحمد لله رب العالمين